ضمن موسمه السياسي الجديد

المجلس العراقي للسلم والتضامن يحاور برنامج الحزب الشيوعي العراقي

بغداد / شاكر المياح

ضمن برنامج منظمات المجتمع المدني في محاورة الاحزاب والقوى السياسية العراقية بشأن برنامجها للمرحلة الانتقالية الراهنة الذي اعده المجلس العراقي للسلم والتضامن بدأت الندوة الاولى بتضييف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الدكتور "صبحي الجميلي" الذي تحدث عن المشروع الوطني الديمقراطي الذي تبناه الحزب، وفي بداية الندوة تليت برقية التعزية التي بعث بها المجلس إلى عائلة الشهيد الشيخ "عبد الستار ابو ريشة" رئيس مجلس صحوة الانبار جاء فيها: نحن المجتمعون في مقر المجلس العراقي للسلم والتضامن في بغداد لحضور فعاليات موسمه السياسي الجديد من وجوه اجتماعية وثقافية وسياسية، تلقينا بحزن وغضب شديدين نبأ الجريمة النكراء التي استهدفت علماً وطنياً بارزاً وشيخاً جسوراً مقداماً تحدى قوى الارهاب والارهابيين والحق بهم الهزيمة تلو الهزيمة".

ثم بدأ الدكتور صبحي الجميلي حديثه فقال: ان مبادرة المجلس باتجاه فتح قنوات حوار مع الاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور العراقي لكي تطلع هذه المنظمات وابناء الشعب على ما تفكر به الاحزاب السياسية العراقية، وما تريده وما تخطط له، لكي نصل قدر الامكان إلى حالة الفهم، أو حالة التوافق أو توسيع المشتركات، الحوار ليس من اجل الحوار فقط حوار مثل هذا هو حوار سلبي، وليس كل حوار يجب ان نوسع مساحته ودائرته، وان كثر المشتركون فيه، بل حوار من اجل التوصل إلى فهم مشترك للعديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية العراقية، ونريد ان نجد المشتركات، لأن العراق هو عراق الجميع، وبمختلف طوائفنا وقومياتنا، وتوجهاتنا السياسية وآرائنا، ورؤانا، وعلينا ان نفكر جميعاً كيف نستطيع العيش بسلام وامان وان نحقق لهذا العراق من انجازات وما يطمح إليه المواطنون، والتي اصبحت مفردات هذا التوجه على كل لسان، اذ لا يتحدث سياسي أو عضو في منظمة مجتمع مدني أو رجل دين أو قانوني أو استاذ جامعي انما يتحدث عن هواجس اصبحت مؤشرات عامة لحالة عامة يعيشها البلد وخاصة في هذه الظروف التي يشكل الحوار فيها السبيل المنقذ، حوار ونقاشات وتبادل وجهات النظر، والآن وبعد حصيلة التجربة السياسية في العراق بعد التغيير، استطيع القول انه ومنذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الآن توصلنا إلى قناعة بأنه لا سبيل سوى سبيل الحوار والعمل المشترك بدون تهميش الآخر أو إقصائه أو الاستبداد أو أية وسيلة اخرى غير العمل السياسي السليم والمؤثر بشكل قانوني ودستوري سيقود إلى مزيد من الاختناقات والصعوبات وسيسهم في تعقيد الامور بدلاً من حلها، ولنبدأ أولاً بالملف الامني، فنقول، لقد جربنا العنف، واستخدام السلاح واستخدمنا الميليشيات وجربنا العنف والعنف المضاد إلى اين وصلنا؟ هل حلّت مشاكلنا؟ وهل تحقق الامن والاستقرار؟ وهل تقدمنا خطوة نحو الامام؟ إذن لا بد ان نتوقف، لا بد أن نتحاور وهو الأسلوب الناجع والضروري، ومحاربة كل من يستخدم السلاح أو لا يريد إلا ان يستخدم السلاح ضد العملية السياسية، ويتساءل: هل القوة والسلاح كافيان لمعالجة الامور لقد جربنا العنف والسلاح والاعمال العسكرية. ولم تفض بنا إلى طريق الخلاص والحل، ونحن كحزب شيوعي عراقي كنا ضد التغيير بالطريقة التي جرت دراماتيكياً.

وكنا قد نبهنا وبوقت مبكر من تداعيات هذا التغيير والمخاطر التي سترافقه، وكنا مع التغيير من الداخل، وحذرنا الاخوان في المعارضة الذين استسهلوا هذه الطريقة وقلنا لهم: عليكم ان لا تتصوروا بان الطريق سيكون ممهداً وسهلاً، واوضحنا لهم بان هذا التغيير سيجلب للعراق المزيد من المشكلات والتعقيدات، نعم، صحيح انه ادى إلى خلاص العراق من نظام دكتاتوري حكمه بالحديد والنار المشاكل حدثت نتيجة الاسلوب الذي تم به التغيير بعد ٢٠٠٣ والصعوبات التي رافقته وما تبعها من اجراءات وخطوات خاطئة ارتكبها المحتل والقوات متعددة الجنسية وحتماً ان للحرب تداعياتها واستحقاقاتها، وهذا امر طبيعي وهو مرتبط بافكار واجتهادات على طريق ادامة العملية السياسية ومن قبل اطراف سياسية مختلفة أو تلك التي كانت خارج العملية السياسية، وهذه ربما كانت مرتبطة بجهات مارست العنف والارهاب وقامت باعمال استفزازية مناهضة للديمقراطية بهدف الوصول إلى اهدافها وغاياتها وهي لا تتورع باستخدام أي شيء حتى ولو ادى ذلك إلى قتل الأبرياء والمدنيين والقيام بالتفجيرات العشوائية، وقتل العلماء والاساتذة ورجال دين، وقادة قوى وطنية وتخريب الخدمات العامة والبنى التحتية، وهناك تعقيدات منهجية اخرى، وهذه لم تكن مستحدثة أي بعد التغيير، ولكن لها امتدادات لما قبل التغيير ايام المعارضة، هذه المنهجية لا تقوم على اساس المواطنة العراقية، بل على الفرعيات والجزئيات مع احترامنا لها جميعاً ونحن لسنا ضدها بل ضد ان تكون هي العنوان السياسي والمنهج والطريقة لادارة الدولة والحكم، وهذه كانت موجودة منذ مؤتمر فينا مروراً بمؤتمر لندن وصلاح الدين وتشكيل المؤتمر الوطني، كما انها تمثلت في الانتخابات الاولى والانتخابات الثانية، والتي لم تقدم حلاً بل اصبحت جزءاً من المشكلة ومن تعقيدات القضية العراقية، وكذلك هي مرتبطة بتصرفات الادارة الاميركية وتصوراتها عن الواقع العراقي، وتفكيرها الذي لا ينسجم اطلاقاً مع هذا الواقع المتحرك، وهي بعيدة عن المواطن العراقي وعن الحراك الذي يشهده المجتمع العراقي، وبدأت توجهاتها على وفق حسابات اخرى، مقطوعة الجذور عن هذا الواقع وهناك تعقيدات اخرى رافقت العملية السياسية مثل توقف الاعمار، تدهور الاقتصاد العراقي، والازمات التي بدت آثارها واضحة على حياة ومعيشة المواطن العراقي هذا وتحدث الجميلي عن التكتل الرباعي واهميته في الظروف الراهنة واثنى عليه وعلى اللقاء الخماسي اللذين شكلا علامات واضحة على طريق نجاح العملية السياسية واحتمالية توسيعها لتضم جميع الاطراف، كما اوضح المشروع الوطني الديمقراطي الذي اعده الحزب الشيوعي العراقي والذي يهدف إلى تعزيز العمل الديمقراطي من خلال اشراك جميع القوى السياسية العراقية في العملية وتنشيط الاقتصاد العراقي الذي يعاني الآن من شلل تام في جميع مفاصله وإلى تحجيم الفساد الاداري والمالي وكذلك النهوض بالعمل البرلماني والاسراع في اقرار التشريعات التي تضمن الاستقرار والرخاء والتعجيل بخروج القوات متعددة الجنسية بعد ان تستكمل القوات العراقية كامل استعدادها وتجهيزها كي تكون قادرة على اداء المهام الوطنية التي ستكلف بها اذا ما تطلبت الحاجة إلى ذلك، بعد ذلك دعي المشاركون إلى طرح الاسئلة والمداخلات شارك فيها كل من الدكتور عبد الهادي المختار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ومحمد السلامي وصادق مجيد الناشطان في مجال حقوق الانسان واحمد الدجيلي عضو هيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن وهاتف غناوي الزهيري مدير تحرير جريدة الاهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي.

وفي معرض رده على اسئلة (المدى) قال الجميلي:

هذه الندوة مبادرة كريمة من المجلس العراقي للسلم والتضامن وتفتح حوارات مع الاحزاب والقوى السياسية العراقية، وستكون دورية، وكما ترى فان الفرصة الاولى كانت من نصيب الحزب الشيوعي العراقي للتحدث في ندوة مع مختلف منظمات المجتمع المدني، اعتقد انها مبادرة تستحق الاهتمام لاسيما وهي تنحو منحى يزيد في تعميق وترسيخ ثقافة الحوار بين الاحزاب وعليها ان تخاطب جماهيرها وجميع شرائح المجتمع بشكل مباشر وعليها ان تستمع إلى آراء ووجهات نظر المواطنين، وفي لقاء هذا اليوم تحدثت عن ما اعلنه الحزب الشيوعي مؤخراً لمشروعه الوطني الديمقراطي الذي نرى فيه، أو هكذا نريده نحن في الحزب ان يكون ضمن الآليات التي نطرحها للخروج من الحالة، أو الازمة التي يمر بها بلدنا في نواح كثيرة والمأزق الذي تمر به العملية السياسية الجارية الآن، وهناك أسباب كثيرة تحول دون استكمال العملية السياسية تبدأ بعملية التغيير نفسها والأسلوب الذي جرت عليه أو ما تراكم من خلافات واجتهادات بين الاحزاب السياسية وحوادث الإرهاب والعنف والصراع على تقاسم النفوذ وأيضاً الآليات الخاطئة التي تشكل عليها الحكم بعد التغيير لجهة اعتماد منهج المحاصصة والذي نرى فيه ونعده اساس المأزق الذي تمر به العملية السياسية والبديل للخروج من هذه الازمة يكمن في تبني مشروع وطني ديمقراطي يؤسس لحياة ديمقراطية سليمة ولممارسة صحيحة، ولحياة دستورية سليمة، وان يتجه نحو بناء دولة القانون والمؤسسات بعيداً عن المحاصصات، وعن العنف وعن أي شكل من اشكال الاكراه وعن أداء البرلمان قال الجميلي: مجلس النواب هو جزء من الحالة السياسية العامة في البلد ولا يمكن فصله عنها وما يحصل فيه هو يمثل احد تجليات هذه الازمة السياسية وحالة التنافس والصراع والاختلاف في الرؤى، بل حالة الاختلال في آليات الخروج من المأزق، اذ هناك من يريد شطب العملية السياسية برمتها، ومن يريد ان يدخل عليها بعض الاصلاحات، وهذه تنعكس بالتأكيد على مجلس النواب واعضائه الذين هم في نهاية الامر يمثلون احزاباً وكتلاً سياسية ولهم توجهات مختلفة، وما يحصل في هذا المجلس وفي أداء الحكومة هو ايضاً جزء من الحالة السياسية العراقية المأزومة، ولكن لا اتفق مع من يقول بان المجلس لم يقر ولا قانوناً واحداً، لقد اقر عدداً من القوانين، ولكن أداءه لم يرق حتى الآن إلى المستوى المطلوب، ولم يتجاوب مع الحاجة الفعلية للتشريع، وللمواظبة وان يكون هو صوت المواطن العراقي في الرقابة على اداء الحكومة والذي يمثل جزءاً من واجباته، وعن بارقة الامل للخروج من هذه الازمة قال: لا بد ان يكون وهذا، مرهون بمجموعة من العوامل والظروف، وبالقوى السياسية عندما تتخلى عن الحزبية الضيقة والارتكاز إلى الفرعيات والانطلاق إلى وضع مصلحة الوطن والشعب فوق كل اعتبار عند ذاك يمكن ان نتلمس خطوات، وهناك بعض الاجراءات التي اتخذت بالاتجاه الصحيح في الآونة الاخيرة ممثلة في التحالف الرباعي واللقاء الخماسي والنية ان تنفتح هذه لتشمل كتلاً وقوى واحزاباً سياسية اخرى. مع تحفظاتنا على الاسس التي اعتمدت عليها تلك الدعوة وربما تكون محصورة في اطار محدود دون ان يكون هناك حوار وطني شامل، وعلى هامش الندوة التقت (المدى) عدداً من المشاركين الذين باركوا هذه الخطوة من قبل المجلس العراقي للسلم والتضامن داعين إلى توسيع دائرة المشاركة بغية ان يتطور هذا المنبر ليرعى حوارات وطنية شاملة وقد أدار الندوة الدكتور فرات الزهاوي.

في الحدث

ما يقال مهم.. الأهم ماذا نحن فاعلون!

وليد الحيدري

يهمني بالطبع أن أعرف رأي الأمريكان بما يحدث في بلدي العراق. من هنا فقد استمعت بانتباه الى الجنرال ديفيد بتريوس، وخطاب الديمقراطي توم لانتوس، والتصريحات الاخيرة لوزير الدفاع السابق. إن اعادة تقييم الوضع في العراق باتت دورية، مع اتهامات وخطب نارية، توصيات بالانسحاب، توصيات بانسحاب تدريجي، تقييمات نصف ايجابية ونصف سلبية. كل هذا بات معروفا. ومن المؤكد أن مثل هذا النشاط السياسي الجاد له معنى بالنسبة للامريكان والعراقيين على حد سواء. وكان من المفهوم والضروري أن يدلو بعض المسؤولين العراقيين بدلوهم، وقد تقدمهم مستشار الامن القومي السيد الربيعي الذي قيم ايجابيا تقرير كروكر وبتريوس باسم الحكومة بوصفه نتاج شفافية الاصدقاء. لقد انتبه الربيعي الى مسألة الشفافية هذه، لكننا لا نعرف في الحقيقة إن كانت الشفافية اسما آخر للصراحة والصدق، أم تعني عدم وجود فصل سري لم يقرأ، أو توفرأضعف الايمان.

بيد اننا نرجح هنا أن هذه الديناميكية من الاهتمام والتقييم واعادة التقييم هي أمر امريكي داخلي يتنافس فيه الجمهوريون والديمقراطيون على تبييض الحالة العراقية وتسويدها. لأمريكا جنود من لحم ودم في العراق والدفاع عنهم يتجاوز بكثير مشروع نشر الديمقراطية، ولا بد لكل مهام أخرى ان تتكيف لهذا الهدف: السمعة الامريكية، التحالفات القديمة بين امريكا واوربا التي اصابها الصدع.

بالامكان تشبيه الاهتمام الامريكي الحالي بممر سياسي تقع على جانبيه غرف عمل امريكية عديدة تقوم بتقييم الوضع العراقي من حيث هو خلاصة أو نتاج اداء امريكي. إن الادارة الامريكية لا تنازع القاعدة في العراق فقط، ولا بطء الحكومة العراقية، ولا مشروع المصالحة الوطنية الذي لا احد يعرف تعاريفه وقواه بعد، بل وتنازع كذلك الديمقراطيين المنتصرين وأوساط مهمة من الشعب الامريكي الذين يريدون معاقبة بوش. الجميع هناك يتهيأ لمعركة الانتخابات القادمة. إن ذلك الممر سيربط بين الادارة والكونغرس والرئيس والقوات المسلحة والقيادة العسكرية العاملة في العراق وهيئتي الاركان السياسية للحزبين الكبيرين. فأين العراق هنا؟ إنه موجود هناك على الطاولة، موضوع مقلق، خطر، لا يتقدم، يمشي قليلا ويتوقف، وبامكان مصادفة سيئة ان تعيده الى الوراء.

بالطبع إن جوقة التصريحات الامريكية تعكس الحيرة الامريكية العميقة ازاء العراق، ازاء ما حدث، ازاء ما سوف يحدث، وكيف ستختتم الاحداث، وموعد الضربة الختامية لهذه السمفونية الدراماتيكية، وكيف ستكون، أبطولية كبطولة مواجهة الموت؟ أم ستكون تسللا من الهزائم السياسية المغطى عليها؟ أم سينقذ الجميع كرانديزر في اللحظة الأخيرة؟

إنني بوجه عام لا أبالي بالتصريحات من حيث هي دليل يعتمد عليه، ففي أوقات الأزمات تقال الكلمات لتؤدي وظائف مختلفة: تهدئة المخاوف، كوموفلاج، تحويل الانظار الخ...

المشكلة عندي هي ماذا نحن فاعلون؟ الامريكان راحلون اليوم أو غدا. وهذا ما يعرفونه ونعرفه، وهذا هو ما يجري النقاش بشأنه اليوم. فماذا نحن فاعلون؟

نحن هذه تعني الحكومة والسادة النواب الذي حملهم رئيس الحكومة المسؤولية عن كثير من الاخطاء في الجلسة الاخيرة للمجلس. ماذا نحن فاعلون بشأن دولة لا تنتج شيئا؟ ماذا نحن فاعلون والفساد وصل الى اصحاب (....)؟ ونفطنا المهدور والمسروق؟ الهادر معروف والسارق معروف لكن من يقتص منهما؟ والكهرباء والماء والزراعة والصناعة والثقافة والخبز والحدائق والاتصالات والشوارع؟

لكن الحرية... كيف ننسى الحرية وقد خرجنا من الطغيان توا؟ كيف تتفق الحرية مع التهديد اليومي والتعذيب والتمثيل بالجثث والنهب المنظم واغتيال اساتذة الجامعة والصحفيين والاطباء وتهجير الناس؟

ما العمل ازاء الوزارات الطائفية؟ ما العمل للحكومة التي تخاف من الطائفية لتنقسم على نفسها وتهرب اليها بمخادعة لأن الجميع اضاع الطريق الى الوطن؟ وما قصة مشاريع المصالحة الوطنية التي تتأجل من اجل الرباعي والخماسي؟ ماذا لو عولنا على السباعي وهذا الرقم مقدس؟

ايها السادة: الامريكان خارجون لا محالة من الضجر ومن معركة لا يعرفون حدودها. فماذا نحن فاعلون؟ ماذا فاعل المالكي وهو لا يستطيع استبدال وزراء؟

التصعيد الامريكي الايراني الى أين ؟

ترجمة : نادية فارس

تركيز الولايات المتحدة الامريكية المتنامي حول اتهام ايران بالحرب وكالة في العراق، يطرح خطر صراع مباشر في الاشهر القليلة المقبلة، كما يقول عدد من المحللين السياسيين.

التوتر بين ايران وامريكا بدأ يتصاعد في الايام القليلة الماضية مع تشدد لهجة الخطاب بينهما، كما ان قرار امريكا بتأسيس قاعدة عسكرية في العراق على مسافة اقل من خمسة اميال عن الحدود الايرانية من اجل منع تهريب الاسلحة من ايران قد ادى ايضاً الى ذلك التصعيد.

كما ان اشتراك عدة مئات من القوات البريطانية في العمليات التي تمت ضد تهريب الاسلحة، يرفع ايضاً من مخاطر اشتراكهم في معارك عبر الحدود.

وكان عدد من العسكريين الامريكيين قد ادعوا ان صاروخاً متقدماً ايراني الصنع قد اطلق على قاعدة امريكية في بغداد، وان صح ذلك الاتهام وتم تأييده فانه سيشير الى تصعيد مهم في "الحرب بالوكالة"، التي اشار اليها الجنرال بيتريوس في خطابه.الحرب بالوكالة المستمرة في العراق قد تجتاز الحدود، او كما عبر عن الامر باتريك كرونين، مدير مؤسسة الدراسات الاستراتيجية العالمية، "هذه مرحلة خطرة جداً".

اما بالنسبة لايران، فان تصريحات قادتها تؤكد ايضاً ذلك التصعيد. فقبل يومين فقط صرح اية الله علي خامنئي، "انا واثق من ان بوش والمسؤولين الامريكيين الكبار سيحاكمون امام محكمة عالمية للمأساة التي خلقوها في العراق".

وفي خضم هذه الظروف، شنت اسرائيل هجمة جوية على موقع مجهول في شمال سوريا، مما اثارت التوقعات والتساؤلات حول دوافعها.

البعض يقول ان الهدف كان شحنات من اسلحة ايرانية كانت في طريقها الى حزب الله في لبنان، او ان الهجوم كان مجرد تجربة قامت بها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على سوريا وايران.

وهناك تصور آخر وهو ان اسرائيل قامت بازالة معدات نووية لايران زودت بها من قبل كوريا الشمالية.

ان الوضع متفجر بشكل خاص بسبب الصراع على القوة وهو يهدد بمواجهة بسبب طموحات ايران النووية. ومن اجل ذلك دعت امريكا الى لقاء القوى العظمى في واشنطن، يوم الجمعة القادم، لمناقشة تحدي ايران لقرارات الامم المتحدة. ويأتي هذا الامر وسط اشارات تدل على نفاد صبر ادارة بوش ازاء الجهود الدبلوماسية، ويحاول الصقور بقيادة ديك شيني، التاثير في الدفع باتجاه عمل عسكري، بمساعدة اسرائيل، وبشكل خاص مع بعض دول الخليج.

وتستعرض واشنطن بشكل جاد خططاً لا تهدف الى ضرب المواقع النووية فقط، بل ايضاً المواقع النفطية والعسكرية وحتى مواقع القيادة. ويقول السيد كونين، الحديث يدور حول اهداف متعددة، هناك مناقشات جادة تدور في واشنطن، هناك ستة اشهر فقط، للعمل بشأن ايران وبعدئذ ستتحول المسألة الى قضية سياسية.

فالانتخابات الامريكية ستبدأ في تشرين الثاني ٢٠٠٨، والاعمال العسكرية في خلال حملات الترشيح ينظر اليها من قبل الناخبين، بان لها دوافع سياسية.

ويقول فينست كانيستريرو، مسؤول سابق في CIA عمليات ضد الارهاب)، ومحلل امني حالياً، "قرار الهجوم قد اتخذ قبل فترة، وسيكون على مرحلتين، الهجوم على اهداف عسكرية. ثم تأتي المرحلة الثانية والتي تتمحور على قرار بوش ببدء هجوم ستراتيجي على التجهيزات والمؤسسات النووية الايرانية، وقد اتفق بوش مع عدد من الدول من اجل دعم تكتيكي لعمله.

وتقول التحليلات السياسية حول الهجوم المتوقع ان القرار الامريكي سيرغم غوردن براون الاختيار بين خلق صدع في التحالف بينهما او تأييد العمليات العسكرية الامريكية.

عن الغارديان
٢٠٠٧/٩/١٥

اقرار بوجود اخطاء في استراتيجية الحرب

غيتس يأمل خفض القوات الى ١٠٠ ألف.. وبتريوس يطمح الى تقدم سياسي عراقي

كتابة : اكرم عبد المجيد

قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس إنه يأمل خفض القوات الأمريكية في العراق من مستواها الحالي البالغ ١٦٩ ألفا إلى نحو ١٠٠ ألف جندي بحلول كانون الثاني ٢٠٠٩ عندما يتولى الرئيس المقبل للولايات المتحدة منصبه.

فيما اعتبر بتريوس التقدم في المسار السياسي العراقي نقطة مهمة في النجاح. تصريح الاخير تزامن مع اقرار رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال بيتر بيس بوجود اخطاء في الستراتيجية الامريكية وانه بالغ في تقدير موقف الجيش العراقي.

كلام غيتس جاء في مؤتمر صحفي عقده في البنتاغون قال فيه إنه يأمل ان يتمكن قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس من التوصية بسحب خمسة ألوية مقاتلة، أي نحو ٢٠ ألف جندي، في النصف الثاني من العام القادم.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أمر بخفض تدريجي للقوات في العراق خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بموجب خطة من الجنرال بتريوس لسحب خمسة ألوية مقاتلة وعدة وحدات لمشاة البحرية الأمريكية بحلول منتصف تموز القادم.

وقال غيتس أن أي خفض سيعتمد على الظروف في العراق واصفا خطة خفض القوات الموجودة في العراق بأنها بداية تحول في المهمة الأمريكية في هذا البلد.

ودعا وزير الدفاع الامريكي النواب الديمقراطيين الذين سعوا إلى انسحاب أسرع من العراق إلى تأييد خطة بتريوس، لكنه حذر من مقترحات بعض النواب والتي ستؤدي إلى خفض عدد القوات المتاحة للانتشار في العراق.

واضاف غيتس إن المرحلة المقبلة لابد وأن تكون تأمين المكاسب التي تحققت من زيادة عدد القوات الأمريكية هذا العام وإرسال إشارة إلى أن الولايات المتحدة ستبقى "أهم قوة" في الشرق الأوسط على المدى البعيد.

دور مستقبلي

وحول الدور المستقبلي للقوات الأمريكية التي ستبقى في العراق قال غيتس إن مهمتها ستتضمن أنشطة مكافحة الإرهاب ودعم وتدريب العراقيين على عمليات السيطرة على الحدود.

وأضاف وزير الدفاع الأمريكي أن الخطوات المقبلة في العراق لابد وأن تكون "تفادي ظهور الفشل الأمريكي أو الهزيمة في العراق" محذرا من انه إذا تسنى للقاعدة إعلان النصر في العراق فإن ذلك "سيعززهم في شتى أنحاء العالم بشكل اكبر بكثير من انتصارهم على السوفيت" في أفغانستان في الثمانينيات.

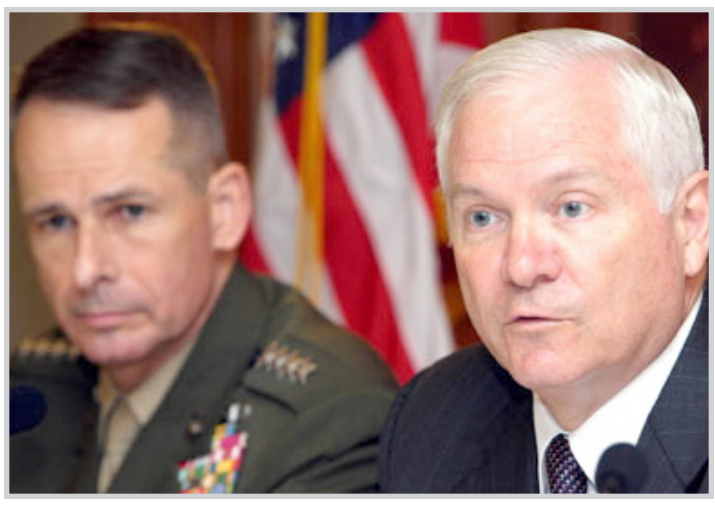

اخطاء في الستراتيجية

وعلى صعيد متصل أقر أعلى مسؤول عسكري أمريكي الجمعة الماضية بارتكاب أخطاء في إستراتيجية مطلع الحرب على العراق إلا أنه جزم أن قرار الحرب كان صحيحاً.

وقال رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال بيتر بيس، وأحد مهندسي الخطط العسكرية للحرب، إنه بالغ في تقدير موقف الجيش العراقي وبالتالي سوء تقدير في حجم القوات الأمريكية الضرورية لخوض الحرب.

وأوضح بيس، خلال تقييم صريح لقراراته وتوصياته في مطلع عام ٢٠٠٣ قائلاً "واحدة من أخطائي هو اعتقادي بأن الشعب والجيش العراقي سيرحب بالتحرير، وأن الجيش سيوحد صفوفه من أجل الشعب، وأن يكون بجانبهم للمساعدة في خدمة الوطن الجديد."

وأضاف الجنرال الذي سيتخلى عن منصبه في الأول من تشرين الأول المقبل "إذا علمت أن الجيش العراقي لن يكون متوفراً، عندها كانت ستختلف توصياتي بشأن حجم إجمالي القوات الذاهبة إلى العراق."

ويشار أن بيس، الذي شارك في حرب فيتنام وأول مارينز يتولى منصب رئاسة هيئة الأركان المشتركة، أصبح أحد الضحايا لحرب العراق الدائرة من أكثر من أربعة أعوام.

ويرى الديمقراطيون في التقرير الذي رفعه البيت الأبيض إلى الكونغرس الجمعة كدليل على إخفاق سياسة الحرب التي يشنها بوش.

وأظهر التقييم أن الحكومة العراقية تحرز تقدماً "ضعيفاً" تجاه تسعة من ١٨ من الأهداف العسكرية والسياسية، بإحراز هدف إضافي عن تقييم العام الفائت.

وعلق زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، السيناتور هاري ريد قائلاً "لطالما حاولوا جاهدين تحوير ذلك، إلا أن تقييم البيت الأبيض حول الوضع السياسي في العراق يظهر، مجدداً، عدم جدوى السياسة التصعيدية التي انتهجها الرئيس."

تقرير حديث

الى ذلك أشار أحدث تقرير للبيت الأبيض بشأن تطور الملف السياسي في العراق، إلى أن التقدم الذي تم تحقيقه فيما يتعلق بالثمانية عشر هدفا التي تمت مطالبة الحكومة العراقية بالتوصل إلى تنفيذها ضمن صفقة تمرير موازنة الحرب، كان ضعيفا.

ووفقا لمصدرين من خارج البيت الأبيض، اطلعا على محتويات التقرير الذي سيتم نشره لاحقا، فإن الرئيس جورج بوش سيبلغ الكونغرس بأن من بين تلك الأهداف، كانت تسعة فقط قد حظيت بعلامة الارتياح فيما خمسة لم تحظ بها.

كما أن هدفين لم يحظيا بنفس العلامة لكن تم تحقيق شيء من التقدم فيها، فيما ليس من الممكن تقييم هدفين آخرين بكيفية ملائمة.

وكانت المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو قد اوضحت الخميس أنه "لا يتعين على الناس أن ينتظروا تغييرات دراماتيكية في ٥٨ يوما فقط بعد التقييم الأول الذي قام به الرئيس" والذي أدلى به في منتصف تموز.

ووفقا لذلك التقييم، فإن الحكومة العراقية حققت نتائج مثيرة للارتياح في ثمانية أهداف وفشلت في مثلها فيما حصل هدفان على تقييمات مختلطة.

وفي خطاب ألقاه الخميس، عبّر بوش عن عدم ارتياحه فيما يتعلق بالتغيير السياسي، داعيا الحكومة العراقية إلى إظهار "نفس التصميم من أجل التوصل إلى وفاق" مثلما أظهرته في تحسين الوضع الأمني.

ومن المتوقع أن يشير التقييم الجديد إلى أنّ الأهداف التي حصلت على علامة الارتياح تتعلق بتشكيل لجنة لمراجعة الدستور وكذلك ملف اجتثاث البعث والتشريعات بشأن تشكيل مناطق تتمتع بحكم شبه ذاتي وتشكيل لجان لدعم خطة أمن بغداد وتشكيل لجان أمنية أخرى في المناطق المحيطة بالعاصمة العراقية وضمان حقوق أحزاب الأقلية في الدستور العراقي وكذلك إنفاق مبلغ ١٠ مليارات دولار من موارد العراق من أجل إعادة الإعمار بما فيها توفير المتطلبات الأساسية بطريقة متكافئة.

بتريوس و معايير التقدم في العراق

من جهة اخرى قال الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق ان معايير التقدم السياسي على الصعيد الوطني العراقي مازالت مهمة للغاية على الرغم من تشديد امريكا الحالي على النجاح المحلي.

وشدد المسؤولون الامريكيون في الآونة الاخيرة على التحسن في التعاون الامني والسياسي بين الجماعات في مناطق بالعراق مثل محافظة الانبار على الرغم من اخفاق الزعماء الوطنيين في الاتفاق على قانون يهدف الى تعزيز المصالحة.

وابلغ بتريوس الصحفيين ان هذه المعايير التي تغطي مجالات مثل إجازة قانون لاقتسام عائدات النفط بين المناطق المختلفة مازالت وسيلة مهمة لتقييم مدى التقدم في العراق.

وقال "انها مهمة بشكل جوهري ورمزي ومن الصعب القول ايهما اهم..فهي مهمة بشكل رمزي لانها تمثل قدرة كبار الزعماء العراقيين على حل القضايا الصعبة فعلا ومهمة بشكل جوهري لان لديك بعد ذلك اساسا قانونيا حقيقيا لحل بعض هذه القضايا."

وعلى الرغم من عدم وجود قانون قال بتريوس ان "من المهم بشكل كبير" اقتسام الحكومة العراقية عائدات النفط من خلال ميزانيتها.

وهذه المعايير تقيس ايضا مدى تقدم الزعماء العراقيين في تنظيم الانتخابات الاقليمية والسماح لمزيد من اعضاء حزب البعث الذي كان يحكم في عهد صدام حسين بتقلد مناصب في القطاع العام.

ويريد الديمقراطيون الذين يتمتعون بأغلبية في الكونغرس خفضا اسرع واكبر ولكنهم عجزوا عن اجبار بوش على تغيير منهجه في هذه الحرب التي لا تحظى بشعبية.